No. 4161 | الثلاثاء | 24 جمادى الأولى 1443 هـ | 28 ديسمبر 2021 م | السنة الرابعة عشرة | Alsabah Media | www.alsabahpress.com

التباين يهيمن على المؤشرات

البورصة تستعيد عافيتها و«العام» يرتفع 1.38 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 38ر1 نقطة ليبلغ مستوى 77ر7026 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 02ر0 في المئة.

وتم تداول 3ر151 مليون سهم عبر 6273 صفقة نقدية بقيمة 4ر30 مليون دينار كويتي (نحو 4ر100 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 68ر5 نقطة ليبلغ مستوى 74ر5838 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 1ر0 من خلال تداول 7ر101 مليون سهم عبر 3585 صفقة نقدية بقيمة 9ر10 مليون دينار (نحو 36 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 43ر4 نقطة ليبلغ مستوى 83ر7635 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 06ر0 من خلال تداول 6ر49 مليون سهم عبر 2688 صفقة بقيمة 4ر19 مليون دينار (نحو 64 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 66ر10 نقطة ليبلغ مستوى 62ر6076 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 18ر0 من خلال تداول 5ر67 مليون سهم عبر 1891 صفقة نقدية بقيمة 1ر8 مليون دينار (نحو 7ر26 مليون دولار).

وتقلصت سيولة البورصة أمس بنسبة 32.3 % لتصل إلى 30.45 مليون دينار مقابل 45 مليون دينار أمس الأول، كما تراجعت أحجام التداول بنحو 36 % لتصل إلى 151.35 مليون سهم مقابل 236.30 مليون سهم بجلسة أمس الأول الأحد.

وسجلت مؤشرات 5 قطاعات ارتفاعاً أمس بصدارة السلع الاستهلاكية بنمو نسبته 0.52 %، بينما تراجع 7 قطاعات يتصدرها التكنولوجيا بانخفاض معدله 5 %، في حين استقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً.

وجاء سهم "امتيازات" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع كبير نسبته 20.39 %، فيما تصدر سهم "بيت الطاقة" القائمة الحمراء مُتراجعاً بحوالي 9.54 %.

وتصدر سهم "بيتك" نشاط السيولة بالبورصة بقيمة 3.41 مليون دينار مُتراجعاً بنحو 0.36 %، بينما تصدر سهم "جي إف إتش" نشاط الكميات بتداول 33.07 مليون سهم مُتراجعاً بنسبة 0.80 %.

جلسة متباينة للبورصة

«المركزي لتكنولوجيا المعلومات» يتعاون مع «مايكروسوفت» لتمكين «الحكومة» بمجال التحول الرقمي

الحسيني: سنواصل مسيرة عملنا بالاستثمار في الفكر وإحداث التغيير والتطوير عن طريق الاستفادة من التقنيات الذكية

كريم: تعظيم الاستفادة من التكنولوجيا يجعل الكويت في مصاف دول العالم المتقدمة

أنهى الجهاز المركزي لتكنوجيا المعلومات بالتعاون مع مايكروسوفت برامج تدريبية لتمكين القياديين في القطاع الحكومي من الاستفادة من التقنيات الحديثة والبيانات لإحداث التغيير والتطوير وتعزيز قدراتهم في المساهمة بتحويل الحكومة رقمياً، بما يضمن تحسين تجربة المواطن والخدمات المقدمة له.

حمل البرنامج الأول اسم "الذكاء الاصطناعي للقياديين في القطاع الحكومي" بينما أقيم البرنامج التدريبي الثاني تحت اسم "مفهوم التحول الرقمي في القطاع الحكومي" والذي تم بالتعاون مع كل من شركة مايكروسوفت وشركة غارتنر وشركة ديلويت، وقد أعرب القياديين أن البرامج التدريبية تفتح لهم آفاق للابتكار في أعمالهم وبناء أفضل الاستراتيجيات الرقمية وتمكنهم من اغتنام الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الذكية. ويعتزم الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات تقديم ورش عمل تدريبية أخرى بالتعاون مع مايكروسوفت في الفترة القادمة.

وبهذا الصدد قال نائب مدير الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، د.عمار الحسيني: "إن الجهاز يدرك تماماً أهمية رفع المهارات في مجال التكنولوجيا، لذلك نعقد العديد من المبادرات بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية مثل مايكروسوفت لربط القياديين بالخبرات الدولية وتعزيز ثقافة التحول الرقمي بين المواطنين والجهات الحكومية. وإننا سعداء برؤية ثمرة جهودنا بين أواسط المجتمع الذي بدء فعلياً بالتعوّد على استخدام التكنولوجيا. لذلك سنواصل مسيرة عملنا بالاستثمار في الفكر وإحداث التغيير والتطوير عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا الذكية لتقديم خدمات متميزة لمواطني ومقيمي الكويت الحبيبة بما يتماشى مع رؤية البلاد 2035".

ومن جانبه قال علاء الدين كريم، المدير العام لمايكروسوفت في الكويت: "إننا نهدف من خلال شراكتنا المستمرة مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات إلى تمكين القياديين في القطاع الحكومي من أخذ مكانهم الريادي في الدولة، وبناء قاعدة صلبة من الكوادر المهرة القادرين على اطلاق العنان للابتكار والمساهمة في تسهيل حياة المواطنين والتغلب على التحديات".

وأضاف كريم: "أن تعظيم الاستفادة من التكنولوجيا يجعل الكويت في مصاف دول العالم المتقدمة، وتعتبر الكويت سبّاقة في الارتقاء بمهارات قياداتها ومواكبة أحدث التطورات".

علماً أن الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات قام مؤخراً باستضافة "قمة المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات 2021" وذلك بالتعاون مع مايكروسوفت. وقد جمع الحدث عدداً من القيادات النسائية، ومتحدثين من عدة مجالات وبلدان لتسليط الضوء على دور المرأة كشريك أساسي في بناء مجتمع قائم على المعرفة.

جانب من الدورات التدريبية

«الكابلات» تفوز بمناقصة في الأردن

أعلنت شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية عن تسلم شركتها التابعة في الأردن (الخليج للكابلات والصناعات المتعددة) كتابة ترسية مناقصة من أحد العملاء، بمبلغ إجمالي قدره 2.54 مليون دينار كويتي بما يُعادل 8.35 مليون دولار.

وقالت "كابلات" في بيان للبورصة الكويتية، إن المناقصة تتعلق بتوريد كابلات ضغط متوسط، موضحة بأنه من المتوقع تحقيق أرباح تشغيلية من العقد بنسبة تتراوح بين 8% إلى 10% خلال عام 2022.

وأعلنت الشركة في منتصف الأسبوع الماضي، عن تسلم طلب شراء من أحد العملاء؛ لتوريد كابلات ضغط متوسط ومنخفض؛ وذلك بمبلغ إجمالي قدره 2.952 مليون دينار.

كانت أرباح الشركة ارتفعت في التسعة أشهر الأولى من 2021 بنسبة 6.9% إلى 5.86 مليون دينار، مقارنة بمستواها في الفترة المناظرة من 2020 البالغة 5.49 مليون دينار.

احتياطي الكويت لدى «صندوق النقد» يرتفع 8.9 في المئة أكتوبر

ارتفع الاحتياطي النقدي لدولة الكويت لدى صندوق النقد الدولي بنهاية شهر أكتوبر الماضي بنسبة 8.9%؛ بقيمة 19.1 مليون دينار ليصل إلى 233.9 مليون دينار، بالمقارنة مع 214.8 مليون دينار بنهاية أكتوبر 2020.

بحسب بيانات بنك الكويت المركزي، فقد حافظ الاحتياطي النقدي للكويت لدى "صندوق النقد" في أكتوبر الماضي على مستواه نفسه في سبتمبر 2021، فيما يبقى مستوى الاحتياطي الذي تحقق في يوليو الماضي والبالغ 236.5 مليون دينار هو القياسي لدى الصندوق. ويتكون وضع الاحتياطي لدى الصندوق من شريحة الاحتياطي؛ أي مبالغ العملات الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من "صندوق النقد" خلال مهلة وجيزة، ومديونية على الصندوق (بموجب اتفاقية قرض) في حساب الموارد العامة، وتكون تحت تصرف البلد العضو بما في ذلك إقراض البلد المبلغ لصندوق النقد الدولي بموجب الاتفاقات العامة للاقتراض، والاتفاقات الجديدة للاقتراض، والمطالبات على الصندوق المحررة بحقوق السحب الخاصة تعتبر مطالبات بالعملة الأجنبية. ويعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي على مستوى العالم وتيسير التجارة الدولية وزيادة توظيف العمالة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، كما يساعد في جهود الحد من الفقر على مستوى العالم والصندوق تديره البلدان الأعضاء وعددهم 189 بلداً.

«أولى وقود» تعيد تشغيل محطة «غرب الجليب»

الشركة الأولى للتسويق المحلي

أعلنت الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود عن إعادة تشغيل محطة تعبئة الوقود الكائنة في غرب جليب الشيوخ رقم (107)؛ وذلك بعد الإعلان عن إقفالها في 5 سبتمبر الماضي.

وقالت "أولى وقود" في بيان للبورصة الكويتية، إن المحطة تم إعادة تشغيلها أمس الاثنين الموافق 27 ديسمبر 2021؛ وذلك بعد القيام ببعض الأعمال الإنشائية والصيانة في المحطة.

وأوضحت أن إعادة تشغيل المحطة المذكورة من شأنه التأثير على المركز المالي للشركة؛ وذلك بزيادة المبيعات خلال الفترة القادمة.

كانت الشركة أعلنت في منتصف الأسبوع الماضي، عن إغلاق محطة دسمان رقم (41)؛ وذلك لإعادة تأهيل وتطوير المحطة حسب المواصفات الجديدة.

وحققت "أولى وقود" أرباحاً بقيمة 3.345 مليون دينار في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، مقارنة بربح قدره 1.881 مليون دينار بالفترة نفسها من عام 2020، بارتفاع نسبته 77.9 %.

«النقد العربي»: النشاط الاقتصادي أكثر حساسية تجاه الصدمات السالبة لأسعار النفط من الصدمات الموجبة

في إطار الجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي على صعيد نشاط الدراسات والبحوث بهدف دعم السلطات في الدول العربية في قضايا السياسات الاقتصادية والمالية ذات الأولوية، أصدر الصندوق في إطار "سلسلة دراسات اقتصادية" دراسة حول "عدم تماثل استجابة النمو الاقتصادي لتقلبات أسعار النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية". تهدف الدراسة إلى قياس الآثار غير المتماثلة لتقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من 2000 إلى 2019، إضافةً إلى الأخذ في الاعتبار أثر ثلاثة من محركات النشاط الاقتصادي وهي: الاستثمار، والعمل، والانفتاح التجاري. كما تُقدم الدراسة إطاراً تحليلياً لصانعي السياسات في المنطقة، يُسهم في تعزيز فهم العلاقة غير المتماثلة بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط العالمية، بالتالي وضع السياسات المناسبة. تم تقييم العلاقة بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط العالمية على نطاق واسع في الأدبيات، حيث أظهرت الدراسات التطبيقية أن استجابة النمو الاقتصادي للتقلبات في أسعار النفط في الاقتصادات المتقدمة والنامية متباينة وتعتمد على ما إذا كانت الدولة مصدرة أو مستوردة للنفط. يركز التفسير النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط العالمية على تأثيرات جانبي الطلب والعرض. فيما يتعلق بجانب الطلب، يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى زيادة الدخل المتاح للاقتصادات المستوردة للنفط، بالتالي تعزيز الطلب على السلع الأخرى. فيما يتعلق بجانب العرض، تؤثر الزيادة في أسعار النفط على المنتجات القائمة على الطاقة، حيث إنها تولد زيادات في تكاليف الإنتاج، بالتالي ارتفاع الأسعار والتأثير على النمو الاقتصادي.

تشير النتائج إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتأثر بتغيرات أسعار النفط العالمية، ويصبح هذا التأثير أكثر وضوحاً وأهمية بعد تقسيم أسعار النفط إلى تغيرات إيجابية وسلبية. في هذا الإطار، بينت النتائج أن التغيرات الإيجابية في أسعار النفط لها تأثير موجب ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما تؤثر التغيرات السلبية في أسعار النفط سلباً وبشكل معنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. إضافةً إلى ذلك، فإن استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لانخفاض أسعار النفط أكبر من الاستجابة لارتفاع تلك الأسعار، الأمر الذي يشير إلى أن النشاط الاقتصادي أكثر حساسية تجاه الصدمات السلبية لأسعار النفط من الصدمات الإيجابية. تفسر هذه النتائج توجه معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تنفيذ برامج التنويع الاقتصادي لتقليل اعتماد اقتصاداتها على النفط، خاصة في أوقات الانخفاض في الأسعار، بالتالي خلق مصادر دخل بديلة ودائمة.